

إشكالية المجتمع المدني في الجزائر
عناصر نظرية وتاريخية

بقلم الأستاذ الباحث: عدي الهواري
ترجمة الأستاذ: الجمعي النوي

أصدقائي النقابيين في مجلس أساتذة التعليم العالي؛

زملائي الجامعيين

اسمحو لي في البداية أن أقدم لكم بجزلي التذكري على الدعوة التي شرقتُ وني بها قصد المشاركة في جامعتكم الصيفية والتي وددتُ المشاركة فيها ، غير أن ارتباطاتي الكثيرة منعتني من التنقل.

نعم؛ وددتُ أن أكون حاضراً معكم سديماً وأنني أتبعُ عن كثب نشاطاتكم النقابية عبر وسائل الإعلام وعبر موقعكم في الانترنت، هذه النشاطات التي تمنحُ الأملَ في إصلاح الجامعة الوطنية.

إن كفاحك من أجل جامعةٍ حقيقيةٍ ، مُثمرة للعلوم ومُسيّرة من قِبَل أساتذة باحثين مُحترمين هو كفلُ مستقبلنا ، سيما إذا ما علمنا أن المستوى المعيشي في الجزائر هو من أعلى مستويات المعيشة مقارنة بالعواصم الأوروبية .

إنكم تناضلون من أجل استقرار وبقاء الكفاءات في الوطن ، فإذا كان أجرُ الأستاذ الجزائري في عصر العولمة يُقدّر بـ 400 أورو، فإِنَّه بلا شكَّ يدفعُ الذّخبة الوطنية لمغادرة الوطن . فالأستاذ الجامعي- خلال السنوات الأخيرة - ازدادَ فقراً ، في حين نجدُ نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان، أضحى في حدّ ذاته سلّطة اجتماعية . أمّا في المجتمع الجزائري فإنّه مُجرّد موظّفٍ يُصارعُ من أجل كسب لقمة العيش، حتى أنّه لم يعد مثالا يقتدي به الشباب في مُجتمع خربت فيه القيم

إنّ الجامعة هي مكانٌ لإنتاج المعارف ومقرُّ لصياغة النظريات العلمية التي يحتاجها المجتمعُ المدني ، فإذا كانت تعرفُ سُباتاً وفتوراً فما هي الحال بالنسبة للمجتمع المدني؟

وهنا يحسنُ الانتقالُ إلى صُلب الموضوع ، فإذا كان المطلوبُ مني هو تناولُ المجتمع المدني بالتحليل- وهو موضوع الدّاعة- فإنّ ذلك سيُشكلُ فرصة أيضا للتفكير بصفةٍ شاملة حول وضعيّة الوطن ، أخذين بعين الاعتبار التحوّلات السوسيو تاريخية للخمسين سنة الأخيرة وكذا التّفكير في المستقبل القريب .

إنّ نجاحَ (أو فشلَ) الوطن في بناء الحداثة يُقيّمُ استنادًا لمعيار تشكل المجتمع المدني . هذا الجزم ذو المعنى الثقيل يحتاجُ لمقاربة نظرية تستعين بالتاريخ ، علم الاجتماع الانترولوجيا، الاقتصاد السياسي والفلسفة

أزمة المجتمع الجزائري:

في البداية، أودُّ أن أقدّمَ بمُلاحظةٍ منهجيةٍ، ترتبطُ بالهسّ النقدي الذي سوف أبعده حيلَ التجربة الجزائرية . فعلمُ الاجتماع ، بوصفه علمًا نقديًا، غايته إدراك الوعي بالطابع الاجتماعي للمؤسّسات وأشكال التمثيل، سيما إذا ما عرفت هذه المؤسّسات خمولا وفقدت حيويتها ومعناها ، لذا فإنّ نقد المجتمع الجزائري لا يعني تجريح الجزائريين ، بل ما هو إلا محاولة للفت الانتباه للدور الثقافي الموروثة من الماضي، والتي وهنت في نقل القيم الإنسانية التي كانت في الدّابق من شمائلهم وشكّلت تناغمهم مع محيطهم . إنّه تحليٌّ للممارسات الاجتماعية في تاريخيتها وتناقضاتها . فالممارسة الاجتماعية أقدّمُ بها ذلك التفاعل بين الأفراد في حياتهم اليومية داخل المؤسّسات، المصانع، الإدارات، المدرسة، الجامعة، المستشفيات، الأسرة، الدولة، علاقات الجيرة، الجمعيات... الخ . هذه التفاعلات تنبني على أساس التمثيل الذي يمنحها الشرعية والمصادقية. في حين نجد الكولونيالية ثم الحداثة التي طالما تطلّعتنا إليها، قد حطمت البنى الاجتماعية القديمة وحرّرت القوى التي يبدو أننا عاجزون عن التكمّم فيها . كلا هذا، سواء أكان فقيرًا أم غنيًا يُجرّ عن تمرّ، يتملّكه شعورٌ أن " الحياة العادية " تتمُّ هناك ؛ " هناك " هذه الأسطورة التي هي مصدرٌ للإحباطات الفردية والجماعية، والتي ما هي في الواقع لإّ تعبيرًا عن فشلنا في التظّم ، للاستفادة من الطاقات البشرية الهائلة والخيرات الطبيعية في هذا الوطن

إنّ الجزائري يحيا تَمَرًا عميقا، مردّه أسباب موضوعية، تعودُ للأزمة الدفينة والشاملة للرابط الاجتماعي و المتجلية في العنف السياسي ، وحتى في أشكال العنف القائمة بين الأفراد في الشارع ، في المصنع، بين المواطنين و الموظفين ، داخل العائلات ، بين الإخوة والأخوات، لِبها أزمةٌ وَجَبَ البحثُ عن مصدرها في تشكيلة الطبقات الاجتماعية و نشأة الفرد.

فهي تسجّل بالتالي انتقالا من شكل لآخر من أشكال التنشئة الاجتماعية ، علما بلّاها في الماضي قد تمّت بفضل العمّ الكريم والجار المتضامن، لتتحوّل في الوقت الراهن لتنشئة مزيفة وجافة لا يمتثلُ فيها الفرد إلاّ للدينار. هذا الدينار الذي عوّض لطف العمّ، وكرم القريب ، حضورَ واستعداد الجار وتضامنَ الأشخاص غير المعروفين هذه أمارات توحى بأنّ المجتمع المدني هو الآن في طور التشكّل، و أنّ الفرد يقبسُ مجهوده حسب المعيار النقدي الذي يهيئُ الرّابط الاجتماعي وفق علاقتي الأخذ والعطاء ومقولة "شدّد مدّ "

إنّ الأزمة متأتية من كوّن النظام الاجتماعي الجديد قد تمّ بناؤه في الفوضى، في خضم "علاقات القوة والعنف، و دون وعي من الأفراد لِمَا يحدث. لبّنا نشكو تغرّ سلوكات" قادة و فقدان " بلعيد" لمعنى القيم وعدم امتلاك "رضا" لأدنى قاسم يربطه بأبيه . وذهب البعض إلى حدّ القول أنّ الله قد تمّ نسيائه ، على الرّغم من أنّ المساجد الآن عامرة أكثر ممّا كانت عليه في السّابق.

دون ذكّر ان المصلحة الفردية، فإنّ المجتمع التقليدي؛ مجتمعُ أبائنا و أجدادنا، قد نجح في تهذيب شهية الأفراد للثروة المادية بزرع القيم الأخلاقية كالشرف و النيف، لكن اليوم مع انتشار التبادل النقدي و التحضّر و العمالة، تحرّر منطق المصلحة الفردية فالعائلة الممدّّة أين ظلت تتعايش ثلاثة بل أربعة أجيال، قد فكّكت فاسحة المجال لظهور لُدّر تتكون من الأب والأم والأبناء. وعلى الرّغم من لبّها ليست الحالة الشائعة جرّاء أزمة السّدن والبطالة، إلاّ لبّها أصبحت تشكل النزعة الشائعة لتطلّعات الكثير من الأجيال الشابة . إنّ تطوّر الهيكلة المورفولوجية للمجتمع، رغم المقاومات الفعلية لها ، ظلت تحملها فردانية فرضتها أشكالُ تنظيم المجتمعات الغربية؛ فلكىّ عائلة سكن، عمالة، سيارة... الخ. و باستيراد

الجزائر لهذه المورفولوجية و دون اختيار منها، فلها لم تتمكن من مواكبتها وذلك بتوفير وبناء المؤسسات والقوانين المناسبة لها

إن المصالح الشخصية المتنافسة من أجل الخيرات النادرة و رؤس الأموال الرمزية، لا ولو بشكل، humanise تسمح ببناء مجتمع إلا إذا تلدس فضاء عمومي يؤنس . محدود،العلاقات الاجتماعية

فهناك حاجة ماسة لفضاء عمومي أين تُقبل المصالح الخاصة بالتراضي لحماية المعاش الإنساني للمجتمع، الذي هو مفهوم سوسيولوجي يحطُّ دلالة أخرى له تجمُّ لأفراد يتنازعون للحصول على الحاجات النادرة، والتي يحوزونها كغنائم حربٍ لُستهلك في . الفضاءات العائلية

الجزائر هل هي مجتمعٌ أو عبارة عن تجاور لفضاءات منزلية تتنافسُ من أجل منافع المعيشة؟ إن حدة الصراعات بين المصالح الشخصية تفرض إنشاء مجلٍ عمومي يصبح الفردُ فيه غاية لا وسيلة . إن الانتقال نحو هذا الفضاء العمومي ظلَّ صعب المنال إذ عجزت الجزائرُ عن تجسيده . هناك مفارقة جلية من خلال التضاد بين نظافة الفضاءات المنزلية وقذارة الأماكن المشتركة للعمارات والشوارع . فالدكنات من الدّاخل نظيفة حيث ربات البيوت لا يدخرن جهلاً ليعلنها مُستجبةً ومُرِيحة لأجل التلاحم العائلي ، وهذا المثال يدل على انعدام المحيط العمومي، ليس بوصفه جيّزاً جغرافياً بل بالمعنى الثقافي والدياسي القانوني.

إن المحيط العمومي ليس هو الطريق أو الساحات العامة في وسط المدينة، بل لهُ المكان الذي تتمُّ فيه التنشئة الهادئة، أين يمكن للفرد خارجَ الفضاء العائلي إقامة علاقات احترام متبادلة قائمة على التعاقد . و الفضاء العمومي مكانٌ للصراع، غير أن هذا الأخير يخضع لتحكيم قاعدة القانون المطبق على الجميع . لهُ أيضا المكان الذي يُعبر فيه المجتمع المدني . علانية عن علاقته مع الدولة وكذا عن مختلف أنشطته الاقتصادية و الثقافية

فالمجتمع المدني و المجلُّ العمومي مفهومان مُتسقان بل هما الشكل النهائي لجعل كُي واحد منهما يعطى على تطوّر الآخر

وعلى إثر تحطم الشروط المعاشية الذاتية والتي رافقها شُحٌّ في الخيرات المُقدّمة من قبل السوق العالمية أُجبرَ الأفراد- لتأمين عيشهم- على التخلي عن الفضاءات العائلية، لتدشن بذلك علاقة الوجه للوجه مع السوق العالمية، ممّا دفع بالدّطو على الدّولة من قبل شبكات الرشوة المدّعمة بفعل الأبوية الجديدة للنظام ، حيث أصبحت بعضُ الزمُرِ والعُصب فوق القانون.

إنّ التّموقعَ داخل أجهزة الدولة، وبالخصوص في الجيش أو الجمارك أو مصالح الضرائب، يمثّلُ ضماناً لاحتلال مكانةٍ استراتيجية في آلية اقتصاد الرّيع، فالرشوة لا تتفردُ بها الثقافة الجزائرية، بل هي نزعة طبيعية في المجتمعات الفردانية والتي تمكّنت الحداثة من القضاء عليها باستقلال القضاء و حرية الصحافة . في اقتصاد الرّيع، ما تستهلكه عائلة ما يتم انتزاعه لصالح عائلة أخرى، هذا ما يفسرُ قسديّ الرشوة على كُلىّ مستويات الدولة وقساوة العلاقات في الحياة اليومية التي يصجّبها الحسد، مع هذا الشعور الذي يتملكُ الجار أو الزميل . في مكان العمل يتبين له أن الآخر قد أخذ حصة ليست له .

إنّ تبعية الشرائح الاجتماعية للدولة من خلال أسعار المواد الغذائية المستوردة، تدفعُ بها للحلم بأمرٍ علليّ يحدُّ من حُرّيّاتها ويمنحُ حدّةً لكُلىّ فردٍ بالتساوي . وجدت شعبية الإسلاميين مُبرّراتها في هذه الهيكلية التوزيعية للثروات المُموّلة من قبل الرّيع الطاقوي، كما تُجرّ من ناحية أخرى عن مستوى تبعية المجتمع للدولة و قد أدرك الإسلاميون بعد فشلهم السياسي أنّ المال لا يقلُّ أهميّةً عن سلطنة الدولة، لذا باشروا اقتحامهم عالم التجارة من أجل جمع الثروات التي تسمحُ لهم في الوقت القريب بمُعارضة الدولة .

لكنّ المطالب السياسية للفرد الغني و الفرد الفقير تختلفان، فهناك مجالٌ للاعتقاد أو الأمل بأنّ الإسلاموية ستتطورُ نحو شكليّ من أشكال الديمقراطية الاجتماعية على غرار ما تسعى تركيا إلى ابتكاره . لكن جمع رأس المال النقدي من خلال التجارة أو العمل المحقق للقيمة لا يمنحُ نفس الوزن للوقوف في وجه الدولة .

ويُحيلنا مفهومُ المجتمع المدني إلى التفكير في استقلالية الفاعلين الاقتصاديين بالنسبة للدّولة الدّياسية . فإذا كانت نشاطُهم في غالبيتها تجارية ومُضاربة ، فالدّولة ستستمرُّ في السيطرة

عليهم . وإذا حدث العكس ، فإنّ الفاعلين الاقتصاديين الذين تُستخرجُ فوائدهم من العمل المنتج للثروات، سيُخضعون الدولة لنفس قوانين الإنتاج ، حينها تصبحُ الدولة ذاتها تابعة لها بايجاز، إنّ اقتصاد الرّيع يمتلكُ حظوظا ضئيلة لتوليد المجتمع المدني أين تتمكّن الدّلطة الاقتصادية من التحرّر عن السلطة السياسية. وقد تكّدت هذه القاعدة من خلال تجارب المجتمعات المدنية الغربية، كما أوضحت هذه الأخيرة أيضا بأنّ التنمية الاقتصادية تفترض من السلطة أن تكون عمومية وممأسسة قائمة على الفصل بين الفروع التنفيذية ، التشريعية والقضائية. وبهذا الثمن تمكّن الغربيون من الخروج من الحالة الطبيعية للدولة الهوبزية وبناء المجال العمومي لدولة القانون، قبل الوقوف عمّا إذا كانت الجزائر تحوز وسائل هذا التطور، سنذكر بالمقتضيات والعناصر النظرية والتاريخية للتجربة الغربية.

العناصر التاريخية والنظرية للتجربة الغربية:

إنّ مفهوم المجتمع المدني مفهومٌ قديمٌ من مفاهيم الفلسفة الدّيسية الغربية، يعود في الأصل ق 18 "عشر ليستعمل لاحقا من قبل" لوك " " MARSILE DE PADOUE لمارسال دي بادو والفلاسفة الانجليز (ادم فيرجسون وادم سميث)، هيغل ، ماركس وأخيرا انطونيو غرامشي. دلالات المجتمع المدني تدفعُ نحو فكرة استقلالية الأفراد بالنسبة للدّلطة المركزية هذه الهندسة بدأت في إنجلترا، حيث تمكّنت الأرستقراطية مُبكرًا من الحدّ من الدّلطة الملكية .و تعصّقت مع ظهور البرجوازية التي حققت تراكمًا للثروات بعيدًا عن علاقات الخضوع للملك. و لم تكن ثروتها تستندُ لشهادة ملكية يُسلمها الملك؛ بل تقومُ على التجارة واستغلال العمل في المصانع ، لتتحولُ بعد قرنين إلى سلطة اجتماعية طالبت البورجوازية بمأسسة علاقات السلطة، نهاية الاعتباطية، حماية المنافسة و ضمان استقلالية القضاء. : فالفصل بين الدّلطات- التنفيذية، التشريعية و القضائية- وإدراجها في المجال السياسي شكّل عُمقا لمأسسة السلطة.

سادت الحركة العمالية في القرن 19 عشر بنفس الدينامية، و تعصّقت بانتزاع الحُريات النقابية وتدعمت بأحزاب ثورية ، قصد مقاومة هيمنة البورجوازية السائدة

وعرفت النشأة التاريخية للمجتمع المدني حدة مراحل، ولكن من السهل إدراك الديناميات السوسيوسياسية التي انبنت عليها علاقات السلطة في فترة تشكُّل الطبقات الاجتماعية وتراكم رأس المال، مما أزعج السلطة الملكية لعناية الحق الإلهي

وظئ ممثلو المجتمع المدني الحديث النشأة حاملين لمشروع سياسي مهيكَل حول الطابع العمومي للسلطة، وذلك بطرح أسس الدولة، وعبرة العقلانية السياسية التي حملها المجتمع المدني. كما أضحت الدولة مجالاً للعلاقات السياسية قانونية التي تضمن للمجتمع المدني إعادة إنتاج ذاته و تحقيق استقلاليتة

حينما ينتظم المجتمع المدني سياسياً، فليَّه يبني دولة القانون حيث تعرف القاعدة القانونية . - شكلياً - الحياد والدمولية

غير أنه لا يجب أن نغفل بأنَّ هيَّ هذه الهيكله قائمة على موازين القوى، حيث لا تراقب السلطة آليات إنتاج الثروة. على نقيض الأرستقراطية أين تمثل السلطة غاية في حدَّ ذاتها ومصدرًا للثروات، فإنَّ البرجوازية تمتلك تصورًا أداتي للسلطة، غايته تسيير المجال العمومي دون الوقوف ومضايقة تراكم رأس المال. ويبقى همَّها الربح الذي سيمنحها في النهاية قوَّة اقتصادية خارج مجال الدولة

في النظام الاجتماعي الجديد، يحلُّ التاجرُ ومالكُ رأس المال قهَّة الهرمية الاجتماعية، وعليه يتوقفُ غنى الوطن. في كلمة؛ فإنَّ قوام المجتمع المدني هو الملكية الخاصة التي تقيها البرجوازية من النزاعات الاستغلالية واعتباطية النظام السياسي، ومن العمل المنتج للخيرات التي تستندُ عليه لإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية في المجتمع والحكَّام في المقام الأوَّل تناولتُ الطابعَ الجيني للمجتمع المدني مع الإشارة لطبيعة موازين القوى التي يستندُ منها تجانسه. بيِّدَ أنَّ المجتمعَ المدني ليس هو تلك المورفولوجيا السوسيوسياسية؛ لكَّه أيضا وعلى وجه التحديد رؤية فكرية للعلاقة مع العالم

إنَّ التحوُّلات التي عرفتها المجتمعات الأوروبية والتي تمخَّض عنها تفهقرُ المجتمعات الزراعية الإقطاعية، صاحبها حركة فكرية رفضت الفلسفة القروسطية المُنعمة بالخطاب. ما بين القرنين 16 و 18 عشر، حدثت ثورة فكرية تحكَّمت في مصير البشرية لعدَّة قرون

ووضع "ديكارت" حدًا لخارجية الإنسان بالنسبة للعالم، وذلك بالقضاء على المعتقد اليوناني القائل بأن الإنسان حيوانٌ عاقل. فحسب "ديكارت"، الإنسان وعيٌ وذاتٌ قادرة على إعادة تنظيم رؤيتها للعالم انطلاقًا منها، وليس جنسًا من أجناس ما فوق العضوية أين تذيئه الميتافيزيقا وتصهره. وقد اشتهد "كانط" يُعَمِّق مشوار "ديكارت" الفكري القائم على ثقتين اثنتين، كلاهما من صميم اهتمامات الموضوع الذي نحن بصدد تناوله بالتحليل ففي البداية، فرّق بين موضوعية العالم والذاتية التي بواسطتها يدرك الفرد هذا العالم. هذا التمييز الأساسي عزّز الوعي الإبستيمي الذي سمح بولادة العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي من خلالها فرض المجتمع المدني مشروعيته الفكرية. بعد ذلك طوّر "إيمانويل كانط" مفهومًا صارمًا للقانون يُصيح بالنسبة للمجتمع المدني كالذرة بالنسبة للفيزياء إن المجتمع المدني ليس جسمًا عضويًا بروح جماعية ومركز سام، بل هو مجموع الأفراد الذين منحهم الطبيعة حقوقًا تصونها قوةً عمومية مهتتها هي تطبيق القانون؛ قانونٌ يصدر من المجتمع ذاته.

فالمجتمعُ المدني هو أيضا الصّورة الفكرية للرابط الاجتماعي المعاش و موضوع علمي مطروح. و العلومُ هي ملكة المجتمع المدني، من هذا المنظور، يعتبرُ الاقتصُدُ السياسي التصوّر العقلاني لتدفق الثروات المادية. وقد قام الاقتصُدُ الديّاسي على فكرتين: الأولى صاغها "أدام سميث" ومؤدّها أنّ العمل هو المصدرُ الوحيد للثروة، لَمّا الفكرة الثانية فهي لدافيد ريكاردو" الذي أوضح بأنّ عائِدات الرّيع الاقتصادية غيرُ شرعية". هاذان المفهومان لإشكالية الاقتصاد الديّاسي يتوافقان وبنية المجتمع المدني، التي منها ينتظم. كلاً من مجالي الإنتاج والتبديل يَفعلُ نِسبَ الرّبح و مستوى الأجر ويتشكّلُ على أساس هذه القاعدة نظمٌ تبادلي للأسعار يُوزعُ الخيرات المنتجة وفقاً لقوانين الدّوق. و ينتظمُ المجتمعُ المدني اقتصادياً على شكل سوق، وسياسياً على شكل دولة المجتمعُ المدني، السوق، الدولة؛ هي أوجهٌ لنفس الحقيقة التاريخية، فمن داخل الرّابط الاجتماعي التمييزي؛ يصبحُ الفردُ فاعلاً تاريخياً كما لم يكن أبداً من قبل. وإنّ التذكيرُ بهذه العناصر التاريخي نظرية حول المجتمع المدني في الغرب؛ يهدفُ إلى إقامة مقاربةٍ مقارنةٍ مع مجتمعٍ غير غربي هو المجتمع الجزائري.

فى هذا المنحى، وحبّ التذكير بأنّ المجتمعَ المدني هو ظاهرةٌ تاريخيةٌ خدّت المجتمعات الغربية . كما هو شكليٌّ من أشكال التنظيم الاجتماعي تميّز بمأسسة السلطة وتقنين الرّابط الاجتماعي ، بطريقته فى خلق الثروة من خلال نظام للأسعارمُظّم فى ضوء المنافسة، وأخيراً برؤيةٍ للعالم تُهيئُ الرّابط الاجتماعي حول الفرد، الفاعل التاريخي ، الوعي وكذات للقانون .

هذا القالب السياسي ، الاقتصادي والثقافي، الذي ظهر أوّلاً فى الغرب ، سيطر على العالم . وأثر فيه بفرض معاييرهِ وقيّمهِ التي أنتجت التنمية فى الشمال والدّخلف فى الجنوب ، وعلى غرار بلدان الجنوب، فالجزائر لم تعد تقليدية ولا حدثية بالمعنى الكامل تحرّر الأفراد من قيود الاستغلال لجماعات ما قبل الدولة كالقبيلة و الزوايا ؛ كما تمّ اقتلاعهم من أشكال المعاش الذاتي ليبدؤوا التمولّ بواسطة التبادل النقدي . كما أنّ رؤية العالم التي تعود لقرن من الزّمن أضحت لا تأخذ فى الحسبان الحقيقة المحيطة بهم، ممّا جعل الشك . يستولي على العقول . " فسد الزّمان " هكذا عبّر أبى

ما ينقص الجزائر اليوم ، هو نخبة تراققُ التحوّلات الاجتماعية لأجل تجسيدها ببناء دولة القانون، حيثُ تخضعُ علاقاتُ السلطة للقانون ، مع دعم استقلالية النظام الاقتصادي . وإرساله فى إنتاج القيمة، ثم تشجيع الثقافة العلمية لتحرير الفرد من الأساطير القديمة هذه هي ذلّها الأبعاد الدّياسية والاقتصادية والثقافية التي اصطدمت بها الجزائر المعوقة . بفعل نخبةٍ مُسيّرةٍ لا تمنلكُ أفاقاً تاريخية

البعد السياسي :

استعارت الجزائر " الوطنية" من الأوروبيين أثناء تفاعلها معهم ومقاومتها لهيمنتهم ، وانتظمت كدولةٍ وطنيةٍ بسُلطةٍ مركزية . و استوردت تنظيمًا إداريًا دون التفكير فى بناء قوى مؤسساتية توازن بين علاقات السلطة

الدولة الامّة؛ هي تهديمٌ لكُلِّ السُلطات المحلية وكُلِّ البُنْي السُلطوية المحلية كالعروش والزوايا الدينية... الخ . وفي ظلّ غياب الوسائط، كما أوضح ذلك "ألكسيس دو توكوفيل" ، تتحوّل الدولة الأمّة إلى آلة إدارية استغلالية يُقابلها حشدٌ من الأفراد غير المنظمين والذين لا يمتلكون أدنى قدرة لإيصال مطالبهم ليبروقراطية لإنسانية ، همّها الوحيد هو خدمة أغراضها .

فأثناء الفترة ما قبل الكولونيبالية ، لم تكن للجزائري علاقاتٌ مع الحكم المركزي ، و لم يكن تابعاً له في ضمان أمنه و تنقلاته و عيشه . لم يكن بحاجة إلى التصريح بميلاد ابنه أو موت جدّه أو إلى طلب رُخصةٍ لأداء مناسك الحج .

أمّا اليوم، فالمواطن أصبح تابعاً للدولة في كلِّ مجالات حياته اليومية . وفي الحقيقة لّه تابع للدوّق العالمية ، عبر وساطة الدولة ، للحصول على المواد الغذائية والمواد الصناعيّة الأخرى، تحكمه لعبة تعادل العملة الوطنية والرّسوم الجُمركية

العلاقة بالدولة، وتعاضمت الآمال، وكل هذا جديد بالنسبة للمجتمع الجزائري . تكثفت كان الحكم المركزي في الماضي يتواجدُ من خلال اختصاصاته وصلاحياته الرّمزية، ويتجلى برفعه للضرائب حينما تكونُ الجماعات تحت رحمة جيوشه . و ككُلِّ حُكمٍ لمّا قبل الحداثة، ظلّ سُلطويّاً و استغلاليّاً . وكانت الجماعاتُ تحتمي ضدّ عنف البايك بلجوائها للتضامن القبلي الذي شكّل في بعض الحالات " السيبيا" المعلنّة . لذا فليّ ليس من باب الصدفة أو الأشياء العارضة أن تلجأ حركة احتجاجيةٍ مُواطنية خلال عام 2001 إلى إحياء الذاكرة . " الجماعة باعتمادها بنياتٍ عُرُفت تحت اسم " العروش

إنّ الدولة الكولونيبالية التي قامت على العُنفِ والعُنصرية، قد استمرّت وعلى نطاقٍ واسع الإبقاء على منطق البايك الاستغلالي، حيث امتازت بمُصادرة أراضي القرويين الذين ظلوا عُرضة للفقير والتهجير .

إنّ تاريخ الجزائر لم يجعل من الدولة عضواً ينبعثُ من الجماعة، سواء أكان ذلك تحت حُكم الأتراك أم الفرنسيين، بل ظلت دوماً اضطهادية، وبالتالي غريبة عن الجماعة التي أدركتها دوما كتهديدٍ لها .

لذا سعت الحركة الوطنية لإقامة قطيعة مع هذا التهديد، مُعلنة عن رغبتها في بنى دولة
بقوامها الثدعب، و تكون خاصة في خدمته

في 1962، أسسّ النظام شرعيته على وعود تجسيد مثل الحركة الوطنية والمتمثلة في بناء
مجتمع عصري ودولة عادلة وإنسانية. و عرّف الحكم والمحكومون توافقاً مستمداً من
" شعبية بومدين" الذي كان يمثل رغبة الوطن في التنمية والتصنيع
ولأنه ترعرع في صفوف الجيش الشعبي الوطني، أراد أن يستمر ما تحلى به مناضلو جبهة
التحرير الوطني من نكران للذات بعد الاستقلال، من أجل بناء جزائر عصرية
إنّ جليّ الجيش الشعبي الوطني بحث بعث دولة مثاليّة، معطاءة، حاضنة، حامية ونشيطة
بموظفيها الأكفاء، النزهاء و الملتزمين، حسب رؤية " بومدين". لكن مشروع الشعبوي
الذي كان يتطلب من الموظف أن يكون في خدمة المواطن الذي تُلبى حاجته من قِبل الدولة،
نجدّه لا يقدّم حصيلة أمام المواطنين بل لرؤسائه الذين لا يُقيّمونّه على درجة كفاءته بل على
درجة ولاءه لهم

وقد حاولَ النظام بنى إدارة مثاليّة مُسيّرة من قِبل موظفين نزهاء وطيبين، يكونون في
خدمة شعب مؤدّب كأصابع اليد الواحدة

وكان الحكم في سلطتهم يتمثلون مع الشعب، لكننا في الواقع نجدهم رافضين أن تكون
سلطتهم قيوداً مؤسّساتية. النظام - ضمناً - ينظر للإدارة بوصفها تعبيراً عن حُسن إرادته
الديّاسية في إسعاد الشعب. لكن إذا عبّر هذا الأخير عن غضبه و طالب بحصيلة تسيير
الأملك العمومية، يُعدّ ذلك في نظر الدلطة نُكراناً للجميل ونقصاً للثقة في حكّامه الذين هم
فوق كلّ الشبهات

كان بمقدور "ماكيافل" القول بأنّ الحكم الجزائريين قد وجدوا، غداة الاستقلال، خطاباً موافقاً
لقبول الحكم المطلق، لكننا نتفق على أن هذا الخطاب كان يتمشى والدطّعات الشعبية
والتمثيل الجماعي آنذاك

هذا الاعتقاد الشعبوي تسبّب في عزل الإدارة عن الشعب، وألّى بها إلى الوقوع في الرّشوة.
في الواقع، إنّ رفض الديّاسة ونزاعيتها ظلت الميزة الدّائنة لهذا المشروع الشعبوي الذي
رفض التّجديدية بعدم أسستها، ممّا لم يسمح لهذا التّصوّر من حماية المجتمع

جاء الصّراعات السياسية ؛ بل بالعكس أصبح التعبيرُ عنها يتمُّ بصفةٍ غير شرعية، وتحت أشكالٍ عنيفةٍ تحدثُ خارج مؤسساتِ الدولة. العنفُ الإسلاميّ، وخروقات حقوق الإنسان التي حدثت في التسعينات ما هي إلا نتيجة للنفي المؤسّساتي للصّراع . إنّ يوطوبيا مجتمع خال من الصّراعات هي ذاتها التي عزلت الدولة عن أصولها الاجتماعية، وجعلت منها جهازاً معوّلاً للشعب. هذا الأخير عبّرُ تجاهها بموقفين: التمرد والميوعة ، وكذا باللامبالاة تجاه القضايا العمومية المتجلية في الفتن والانتفاضات التي ظلت متواترة وسائدة في كلّ أنحاء الوطن، والدّالة على أنّ المجتمع لم يتصل ولم يتمفصل بعد مع دولته التي قامت قهراً على ثقافة السبب التي تعود لحقبةٍ قد ولت وتراجعت .

لم يرغب المشروع الشعبي للجزائر بأن تُصبحَ مُجتمعاً مديناً بنزاعاته واختلافاته بين مصالح الأفراد والجماعات، بل كان يتنوّى أن تكون الجزائر كعائلةٍ وطنيّةٍ موحدةٍ بذاكرة أجدادها وشهدها، قوامها قيمُ التضامن وقانون الشرف الذي ظلّ الجيشُ حاملاً له بالنظر لماضيه ومهته. المشروع ظلّ قائماً على ابتلاع المجتمع لفائدة الدّولة حتى يمنع المجتمع المدني من التشكّل .

وقد جعلت الصّورة النظرية من كلّ جزائريٍّ موظفاً لدى الدولة، يعيش من أجرٍ شهريٍّ معرّضٍ للتوقيف في حالة الاحتجاج السياسي. "بومدين" الوطني والسلطوي؛ ظلّ حاملاً لمشروع فاشل في الأساس. حلم بجزائر مُصنّعة لكن بعلاقات سلطوية بالية. تحدث عن ثورة ثقافية، لكنها تعني بالأساس العودة للأصول من أجل بناء الشخصية الجزائرية التي هدّمها النظام الكولونيالي . لم يتمكّن أيضاً من الإدراك أنّ علاقات العمل تستلزمُ مجتمعاً مديناً وراح يعارض بشدة تشكّله، لم يكن بوسعه تهمّل دخول الجزائريين في منافسةٍ مفتوحة من أجل الخيرات والخدمات، ولا من أجل التنافس على السّلطة .

إنّ مثل هذا المشروع كان يحلّ في طياته قطيعة مع انثروبولوجيا الإنسان الدائم التغيّر، فيعمل بحته الدوّب لأجل تحقيق مصالحه وعن مجالات أفسح من السّلطة وجمع الثروات وامتثالاً وعملاً بالقاعدة الانثروبولوجية العالمية ، عبأت الدّولة التنفيذية كلّ المصادر تحت مختلف الأشكال الإيديولوجية، لتبقى مُستقلة عن المجتمع . لهذا الغرض صوّدت كلّ الحزبيات العامة حتى لا تتحول لعوائق تحوّل دون تأدية الحُكّام لمهامهم الثورية .

لكن مهما كان معطهً ولا مَبَالِيًا ، فالأمير له مصالحه الخاصة : البقاء والإفلات من الرقابة الشعبية . و علوم الدِّياسة التي ظهرت مع " ماكيفال " و " هوبز " علمتنا بأنَّ الإنسان بطبعه متمسكٌ بالدُّلطة و تشريفاتها مُجَرَّأً على الدوام عن رغبته اللامتناهية في الحصول على بدُّلطة بعد سُلطة، هذه الرّغبة لن تتوقف إلا بموت صاحبها وإذا كان " ماكيفال " و " هوبز " مُحَقَّان ، فلن يقلَّ لِيُ ملك التخلي إراديًا عن جزءٍ من سلطته . والملك لا يؤسسُ سلطته على القوة فحسب بل يحتاجُ لإيديولوجيا تشرعها وتجلب لها الانضمام والطاعة .

أكد "ماركس" أنه دون الوعي الزائف ، لا يمكنُ للآلية الشرعية أن تستمرَّ في الوجود كما أن القوة وحدها لا تكون كافية أبدًا لضمان مصداقية الدُّلطة

مشروع "بومدين" ما هو إلا مُصدلة ليوطوبيا تقليدية ، ووطنية استثنائية ، وخطاب اشتراكي و سذاجة أنثروبولوجية . "بومدين" كان مناضلا نزيهًا وقائدًا للرجال ، لكنّه على غرار كل القادة العرب ، لم تكن لديه رؤية تاريخية . ولو كان يمتلكُ على الألفي ثقافة " مولود حمروش " الاقتصادية ، لمّا وصلت الجزائر للوضعية المزرية التي تعرفها اليوم عند وفاته ، لم يكن لدى الجيش مشروعٌ شعبيٌّ وشعبيٌّ ، لكن رغم ذلك لم يتخلى عن مراقبته لأجهزة الدولة ، مع البحث هذه المرّة على تفادي رئيس كاريزماتي charismatic .

فمنذ وفاة بومدين ، خرجت القيادة السياسية للدولة من المؤسسات لتسكن مراكز السلطة الخفية . و عادت عوارضُ المنظّمة السريّة للواجهة بصورتها الثنائية : حركة انتصار الحريات الديمقراطية الشرعية مُجسّدة في الحكومة ، وحزب الشعب الدرّي مُمثل في إدارة الاستعلامات الدرّية . باستثناء مناضلي حزب الشعب كان يتملكهم ملٌّ . لمّا موظفو إدارة الاستعلامات الدرّية فنجدهم لا يحملون المثل ذاته

النظام الدِّياسي هو نتاج التاريخ الذي يصنعه ويمنحه منطقه ، لكنه قد يُصابُ بالجمود إذا لم يندمج الفاعلون مع التغيّرات التي حصلت عبر جليٍّ أو جيلين . هذا ما يحدث للنظام السياسي الجزائري الذي لم يتمكن التخلّص من منطق اولوية العسكري علي المدني او السياسي توهمه بان دون رقابته للدولة فالجزائر *habitus* فالعسكري الجزائري ورث استعدادات

ستزول كأمة، معتبرا المدنيين ب"الخونة الكبار" ويعتقد بانه الامين علي الوطنية لذا يصبح من حقه امتلاك السيادة عوض الناخبين؛ فضلا عن ذلك يتصرف كمناضل في الزي العسكري لا كجندي للجمهورية. من وجهة هذه النظرة فإنه يدل علي ان الجيش الجزائري كما لو كان حزبا سياسيا لانه في الاصل هو جيش شعبي un sigle لا بد ان لا يحمل رمزا وطني

لكن صورة اولوية العسكري قد افلست وأضحت غير محتملة، فالاصوات تعالت لوضع حد لها، مثلما يوضحه الجدل الحاصل بين "عبد السلام بلعيد والجنرال تواتي ونزار" وتصريحات احمد غزالي الذي ندم كونه مارس مسؤوليات دون سلطة توافقه، هذه السلطة التي منحت له من قبل النظام الفعلي، والتي من المفروض في النظام الديمقراطي يكون مصدرها الاقتراع العام

ان الرفض المعلن لنخبة وطنية قديمة للسلطة الرسمية اكيد ستتوسع لانها مسؤولة امام الراي العام والتاريخ علي الوضعية الكارثية التي يتخبط فيها البلد إن النقد العلني للنظام الرسمي هو المكسب الايجابي الوحيد جراء احداث اكتوبر 1988 غير ان هذا المكسب لن يكتمل الا اذا طال نقد النظام الفعلي حيث السلطة غير الممأسسة تشل سير الدولة

إن فشل النظام السياسي يُفسدُ من واقع أن حُبَّ الوطن والرغبة في خدمته لا يكفيان لحماية المصالح الجماعية، الشيء الذي يؤدي بالعديد من الأفراد إلى التساؤل: كيف أن روح نوفمبر لم تدم بعد الاستقلال؟ كيف أن الآلام الثورية لجيل نوفمبر 1954 لم تسمح للجزائر ببناء دولة قانون واقتصاد منتج ومجال عمومي، أين يُسمح لكُل فرد بالتنقُّع بحريَّاته في كرامة؟ قرأتُ عبر الصحافة الوطنية أن "زهرة ظريف" انفجرت بالبكاء بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للاستقلال، لم تفهم ما يحدث لكي يبحث الشباب عن الهروب من الوطن بالمخاطرة بحياتهم. لم تستوعب سبب تدهور العلاقات بين الأفراد بشكلى عنيف، ولماذا أصبحت الرشوة هي القاعدة السائدة في الإدارات

زهرة ظريف "هي بطلة من أبطال حرب التحرير، ألقى عليها القبض وحُكم عليها بالإعدام" من قبل العدالة الكولونيالية. لم تكن تدري إن كانت ستعيش الاستقلال. إن دموعها الصادقة

تعبيراً عن مأساة جيلها. تذكّرني كذلك بالرائد" موسى " بطي" آخر من أبطال جيش التحرير الوطني،و الذي قال لي ذات يوم: " حياتي فشل، حاربت فرنسا الكولونيالية بالسلاح في اليد ". وبعد الحصول على الاستقلال، أبنائي ليسوا معي وفضلوا الاستقرار في الخارج .
ما هو إذن الشيء الذي لم يستطع هذا الجيل منحَه لأبنائه يُفضلوا مغادرة الوطن من وجهة نظري، تكون الحركة الوطنية قد نجحت وفشلت في آن واحد . نجحت في انتزاع الاستقلال، لكنها فشلت في تحديث علاقات الدبلوماسية وبناء دولة القانون . لقد كان القائد " موسى"-مُحَقاً في تُلْدَفِه وإحباطاته، وعلى "زهرة ظريف" أن تبكي أكثر. فإذا ما ذكرت اسمها أمام الشباب الذي لايعرف عن ماضيها أدنى شيء: في وهران , في الجزائر العاصمة أو في تيسمسيلت , يقولون لك:إنها(مليارديرة) بفعل تبوُّئها لوظيفة مرموقة في الدولة . هكذا أضحت في نظرهم كالمجاهدين المُتَهَيِّين بُلْهُم استغلاليون.
حينملا يعرف المجتمع أبطاله، فإِنَّه يفقد مرجعيته ويتذكّر لماضيهِ ، الشيء الذي يجور عن فشل الحركة الوطنية لفترة مابعد الاستقلال . والسبب هو أنّ مركزية الإدارة لا تمتلك رادعاً مؤسّساتياً وسياسياً . المجلس الوطني غير سيّد الانتخابات تَزْوَر، الرئيس يُجَنُّ من قِلِّ الدبلوماسية الخبيثة، القضاء غير مستقلّ ، الصحافة خاضعة للوصاية بفعل مساومات الاستفادة من الإشهار ، النقابات الحرّة ممنوعة ومناضليها مُطاردون من قِلِّ الشرطة... الخ. كلّ عوامل التمرد والفتن ومثلثة الحياة في فرنسا حاضرة .
إنّ بناء الدولة خارج الأسس القانونية والدستورية , لئى بورثة الحركة الوطنية إلى إعادة إنتاج البايك التقليدي حيث الموظفون لا يحذوهم سوى دافعٌ واحدٌ : الثراء الشخصي , ذلك هو النظام الذي يبحث الشباب عن الهروب منه حتى وإن كلفهم ذلك أرواحهم

:البعد الاقتصادي

لمعارضة تشكّل المجتمع المدني و حتى لا يُدَيَّ رغبته في الاستقلال عن الدولة الحاضنة والأبوية؛ وضعت الدبلوماسية حذاً للقدرات الانتاجية للاقتصاد الجزائري، والتي نعلم بلأها تعتمد على العائدات البترولية بصفة درامية . لو تراجع سعرُ البرميل إلى 10 أو 15 دولار، فإنّ الجزائر ستصبح عاجزة عن تمويل وارداتها من المواد الغذائية التي يحتاجها المواطنون

هذه الوضعية هي نتيجة اختيار سياسي. أراد النظام استعمال الاقتصاد كمصدر سياسي لشريعته وسيطر هيمنته. فامتلاك الدولة لقطاع عمومي عاجز يُوزع "أجوراً سياسية" دون مقابل إنتاجي هو إجراء غير اقتصادي، فقط الغاية منه الحد من البطالة لكسب دعم الشعب. فالهدف سياسي، قبوله ومن ثمّة ديمومته، لكن الثمن باهض بالنسبة للمجتمع وللقدرة الشرائية، سيّما لذوي المداخيل القارّة. إنّ ضخّ كتلة نقدية دون ما يقابلها من الخدمات والمولد يؤدي إلى اختلال التوازن في العلاقات الداخلية لنظام الأسعار، وبالتالي يزيد من فقر الفقراء بتحويل جزء من القيمة لفائدة المضاربين الذين تمكّنوا من جمع أموال طائلة. وبرفض نظام للأسعار، ينتظم السوق بطريقة لإنسانية، وهنا يكمن سبب الاختلال الوظيفي. للاقتصاد الجزائري وبالتالي يعرض الشعب للفقر.

توزيع الخيرات في الجزائر ليس من اختصاص العقلانية الاقتصادية، لكونها لا تقوم على علاقات الإنتاج. فإذا كانت الجزائر لاتعرف المجاعات، فالفضل يعود للمحروقات التي تشكل فرصة لنجاحها، ولكّها قد تمثّل نقمة عليها أيضاً، سيّما انها أدت إلى تشويه العلاقات الاجتماعية.

لقد منحت المحروقات لدولة الوسالي لتأكيد استقلاليتها وقوتها في علاقتها بعالم الشغل وعدم إعطائها أدنى اهتمام لكفاءة الأفراد ولإنتاجية الآلات. وبامتلاكها لوسائل مالية خارجة عن المجتمع، لاتبحث الدولة عن تسويات بل تعالج تناقضاتها باستيراد المواد وتوزيع الرّيوع. لذلك تشكلت شبكات للزبونية تسعى لانتزاع أكبر قدر من دولة لاقدّم حصيلة تسييرها للثروات العمومية.

وفي هذا الصدد، كانت قضية "الخليفة" أصدق مثل لتوضيح منطق النظام السياسي الجزائري. فبدعم من قِبل شخصيات نافذة في الدولة، استحوذ أشخاص عديمو الضمير على كتلة خيالية من المال العام واستثمروها في أعمال أعلنت إفلاسها بعد سنوات من ذلك. وتعد هذه القضية، التي لم تحدث في أيّ مكان أكبر فضيحة مالية، وهي تستدعي ملاحظتين: أولاً، لو كانت مؤسسات الدولة حاملة لدلطة فعلية، ما كانت هذه الفضيحة لتحدث إطلاقاً. لكن مشكلة الدولة الجزائرية هي وجود جماعات مصالح في هرم السلطة يتعالون عليها. ثانياً، لو كان المجتمع المدني قوياً، لطالب بكشف الحقيقة، لكي لايتكرّر حدوث مثل هذه الفضيحة.

سيما وأن المليارات من الدينائر التي بُدِّدَتْ و حُوِّلَتْ قد تمَّ تمويلها من العجز المالي للدولة،
هنا أثر على المستوى العام للأسعار. كما أن هذه الأموال الضخمة الضائعة تمَّ تمويلها على
حساب القدرة الشرائية للمستهلكين

هنا تكمنُ أهميّة الثقافة الدِّياسية والاقتصادية للمجتمع المدني، أين تراقب التنظيمات التمثيلية
لمختلف جماعات المصالح (الاتحادات المهنية ، النقابات العمالية ، البترونا ، الأحزاب
الدِّياسية و مختلف الجمعيات) يوماً بعد يوم تطوّرَ عجز ميزانية الدولة وانعكاساته على
أسعار الاستهلاك .

. ويطالبُ فسُ الفاعلين بعدم تسييس الاقتصاد واستعماله كوسيلة للشرعية السياسية
يفترض هذا من المجتمع أن يكونَ منتجاً للخيرات التي يستهلكها، ويوفر فائداً من أجل
تمويل المهام العمومية للدولة : الجيش ، الشرطة ، الإدارة ، التربية ، الصّحة والاقتصاديات
الخارجية الأخرى الممولة من قبل المجموعة . هيُّ هذا يُعزِّزُ عن تحرر الاقتصاد كنشاطٍ مُنتج
و مُنظم من طرف قوانين الدُّوق. لكنّ إيدولوجية النظام الجزائري كانت مُعادية في الأصل
للدُّوق ، لأنه لا يتطابق ومشروعها الدِّياسي الشعبي ولصدور الاستحواذ الشخصي على
الدّلطة . خاصة إذا كانت مراقبتها تسمحُ بالحصول على الثروة . لذا فموقفُ الدّلطة غامض
بالنسبة للقطاع الخاص ، والعداء الرسمي له في الواقع هي طريقة لمراقبة علاقة تشكّل
الثروات النقدية المرتبطة بالقوة، بطريقةٍ أو بأخرى، بمُوظفي الدولة . فدون دعم الموظفين
الدّامين في الإدارة، لا يمكنُ أن يتمَّ تراكمُ الثروات. هذه الجماعات المالكة لثرواتٍ جُعت
بالمُضاربة والاستغلال، ليس لديها أيّة مطالب خاصة للاستقلال عن رجال السياسة
فليس للبرجوازية المالية الجزائرية أدنى تطلع للديمقراطية، وليست لديها أيّة رغبة لإحداث
قطيعةٍ مع نظمٍ غير ليبرالي منحها الوجود ويساعدها على إعادة إنتاج ذاتها . حتى إنّها تقف
ضدّ لبرلة النشاطات الاقتصادية التي من الممكن أن توسع من إمكانات الحصول على
الثروات . إنّها تعيشُ على الرّيع وتدرُكُ بالتجربة أنّ منافسة السوق تقضي على الرّيع؛
المصدر الذي تستندُ منه عائداتها . البرجوازيون الجزائريون والتجار الكبار يشكون يومياً
من كون الكلّ يريد الغنى . هنالك تقاطعٌ للمصالح في معاداة السوق، حتى من قِبل الفقراء
الذين يخشون طردَهم من الاستهلاك، لذا يتنوّون أن توزع الدولة الخيرات وقدّمَ الخدمات في

إطار الاقتصاد الإداري . فيمكن القول أنّ العداءَ الرسميّ للدّوق له دعائم خارج الدولة, لدى شرائح من الشعب الذي , انطلاقاً من مصالح مختلفة , يخشى مثل هذه الديناميات . لذكّر أنّ هدف النظام، خلال الستينيات و السبعينيات , مثلما عبّر عنه " هواري بومدين", كان بنهَ اقتصدٍ منتجٍ أين سيزول الصراع . لذا يجبُ مراقبة السوق من قبل الإدارة التي تتحدّد أسعار المواد والخدمات من أجل ضمان توزيعٍ عدلٍ لخيرات الأمة . قوض القطاع الاقتصادي الخاصّ في انتظار اندثاره أو ابتلاعه من قبل القطاع العمومي . زيادةً على وظائف دولة القوة في صكّ العملة وحقّ التصرف باحتكار وظيفة القوة , وجب على الدولة توفير الشغل و تلبية الحاجات الاجتماعية للدّكان. ولأدّها مهمّة بتفضيل الأغنياء على حساب الفقراء ظلت تسعى للحلول ملهى السوق .

كانت النية حميدة غير أنّ الأنموذج جاءت نتائجه عكسية مقارنة بأهدافه : سمّح بتكوين ثرواتٍ خاصة ضخمة وأفقر الشرائح المتوسطة مؤسّداً بذلك دائرة الفقر . علاوة على ذلك كان الأنموذج مغمماً بفعلي تناقض كبير: فضاء الإنتاج و التبادل ذو الطابع الخاص, أصبح عموميّاً, والفضاء ذو الطابع العام, قدّت خصوصته .

من البديهي أن يكون للقطاع العام مكائده, بالخصوص في بلدٍ تقوم البرجوازية فيه على المضاربة ورأسٍ مللٍ ضعيف المنافسة في السّاحة الدولية . لذا فهناك فرقٌ بين قطاع عمومي خاضع لقوانين المنافسة ومنتج للثروات, وقطعٍ يُسمّى بقطاع الدولة مفلس, مُمولٍ من ميزانية الدولة وعلى حساب فقدان القدرة الشرائية لذوي المداخل القارة والفقراء . مثل هذا القطاع الاقتصادي لا يمكن اعتباره عموميّاً طالما أنه لا يخدمُ مصالح العدّة من الشعب. بل إنه يخدمُ مصالح النظام، الذي هو بحاجةٍ له، لكي يُوزّع الرّيع الطاقوي بهدف شراء السّلم الاجتماعي. و المفارقة السديدة في الاقتصاد لاتكمنُ في ذلك التعارض بين القطاعين الخاص والعام، ولكنها تلك التي تفرّقُ بين أنشطة الرّيع و الأنشطة المنتجة . فالصّراع إذن هو بين الرّيع , بصفته دخلاً اقتصادياً غير شرعي مثل ما أشار إليه " ريكاردو", وفائض الإنتاج, كقيمة مُضافةٍ توسع من قواعد التراكم .

من ناحية أخرى، فالدّوق ليست حرّة في يّة بقعةٍ في العالم، لأنّ قواها تتنعمُ بقوة كبيرة يمكنها أن تُعرّضَ المجتمع للكّك. وهي بحاجة للتّعديل من أجل الحدّ من الاحتكارات المتأتية

من المنافسة المشوّهة التي تجلّي المستهلكين رهائن. إنّ دولة القانون ضرورية لمجتمعٍ منظّم في شكل سوق حتى تصون ما هو إنساني . لِبّها الإشكالية التي طوّرها " كارل بوليني " الذي رأى في ظهور السوق أكبر التحوّلات في تاريخ البشرية. لكنّ تعدّيّ السوق لايعني فيُها أو إحلال يوطوبيا مكانها بواسطة اقتصادٍ مُوجّه. لا يخضعُ نظام الأسعار لأيّ أوامر إدارية، لِبّه " ليون فلاراس " الذي قال؛ مثل الطبيعة، نتكّم في نظام الأسعار بالامتثال له". فإذا استعملته الإدارة خارجَ هذا الإطار سينقمُ من المستهلكين ذوي الدّخل الضعيف ويؤدّي لظهور الرّيوع. فمتى أرادت الإدارة مُراقبة الدّوق، تصبح هذه الأخيرة مزدوجة الصفة سوقا سوداء تتشكّل بأسعارها الحقيقية. إنّ نظماً منظماً للدّعر في ظروف المنافسة الدولية يُعبّر عن مستوى أرباحية رؤوس الأموال ودرجة إنتاجية قوّة العمل ، لأنّ نظام الأسعار ليس محلياً وطنياً، بل هو عالمي: سيارة ، كيلوغرام من اللحم أو سكن، كلّ هذا له القيمة نفسها في باريس أو في الجزائر

إنّ نظماً عقلايياً للدّعر، يعني إقامة علاقاتٍ نسبيةٍ بين الأسعار، تهيكليّ بمتغيّر الأجر الذي هو سعر قوّة العمل . والأجر الحقيقي هو قياس للقيمة ومعيّارها ، ممّا يسمح في ظروف المنافسة وتوفر الحُرّيات النقابية من إعادة إنتاج قوّة العمل

إذا كان نظماً الأسعار في الجزائر بالخصوص غير عقلاي، فمردّه أنّ الأجر الحقيقي لا يسمح بإعادة إنتاج قوّة العمل . ولأنّ الأجر في الجزائر جُدّ في 1963 بمرسومٍ رئاسي وأفرغ من محتواه جرّاء مختلف التخفيضات لقيمة الدينار في التسعينات ، فلبّه لا بحثُ الشباب على العمل كأجراء، بل إنهم يفضّلون استغلال الأرص المتاحة من قبل المضاربة . لذا فالجزائر التي تعرفُ نسباً عالية من البطالة تصلُ في بعض المناطق إلى 40 في المئة و تمسّ فئة الشباب المترواحة أعمارها ما بين 20 و 30 سنة، نجدها تستوردُ اليدَ العاملة الصينية لورشاتها

إنّ الجزائر اليوم تمتلكُ 120 مليار دولار كفائض للميزانية، والسؤال المطروح هو التالي: كيف أنّ للمبلغ ذلك قدرات إنتاجية سواء أكان ذلك في ألمانيا أو في السويد أو اليابان وتندم تلك القدرات في الجزائر؟ لماذا يمثل هذا المبلغ رأس مال اقتصادي هناك ومبلغاً مالياً هنا ؟ المال ما هو برأس مال إلاّ في إطار الدّوق ; وإلاّ ما هو سوى ثروة موجّهة للهدم

والاندثار نتيجة الاستهلاك. كلُّ هذا للقول بأن السوق كالمجتمع المدني هي بناء تاريخي أين يودّي كلىّ من الأجر و رأس المال إلى نطّ من العلاقات الاجتماعية مُجدّة من طرف فاعلين ذوي مصالح مختلفة وحقوق شكلية، في فضاء حيث تنتج الوحدة النقدية المستثمرة . قيمة إضافية في نسب المنافسة الدولية

إنّ الدياسة الاقتصادية التي تحوز آفاقا تاريخية، هي الكفيلة بتحضير المحيط الاقتصادي الوطني لمواجهة المنافسة الدولية من أجل تصدير القيمة المنتجة محليًا . و يجبُ التذكير بأن الاقتصاد العالمي هو مكانٌ لتبادل منتجات مختلف المجتمعات المدنية. ماذا ينتج المجتمع المدني الجزائري للسوق العالمية ؟ السيارة مستوردة ، البن والسكر مُستهلكان، وكذا بضائع أخرى مُصنّعة من قِبل المجتمعات الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية واليابانية... حتى الأوكس الوطني ، الذي نستهلكه بشكلى كبير هو من الحبوب الكندية والفرنسية. فحسب أرقام نشرتها جريدة "الحرية" الناطقة بالفرنسية ليوم 24 جويلية 2007 فالجزائر استوردت خلال الدُداسي الأوّل ما قيمته 80 , 12مليار دولار.....؟، ولم تصدر لنفس الفترة سوى 539 مليون دولار من المنتجات خارج المحروقات

هّما يلُّ على أنّ الجزائريين لا يعيشون من عملهم بل من الرّبوع البترولية التي تُع هبة من الدّماء، والتي من الممكن أن تجفّ في غضون عشرين سنة . وتلُّ هذه الأرقام على ضعف اقتصاد المجتمع المدني وكذا على درجة التبعية للخارج وللدولة المالك للمحروقات . وهي لاتستدُ مصادرّها المالية من المجتمع بواسطة الضرائب والرّسوم، بل بالعكس، فالجماعات هي التي تسعى لانتزاع أكبر قدر ممكن شرعيًا أو بالانتفاضات أو بالرشوة

: البعد الثقافي

استخفت الاقتصادية في الستينات والسبعينات بأهميّة الثقافة في تاريخ الشعوب، واكتفت بالتعاطي معها كانعكاس سابق لظروف مادية، تتلاءم والرؤية التقليدية التي تبحث عن جعل البنيات مادية مطابقة، للتصوّر القائل بأنّ النظام الاجتماعي لا يمكنُ تغييره إلاّ من الأعلى .
بمعنى إرادة القائد

ليس غريبًا من كون الاقتصادية، كممارسةٍ للدولة، ظلت الإيديولوجية شبه الرسمية للظّم ذات الحزب الواحد . ووجدت في المجال الأكاديمي الحليف الغضّل ؛البنوية، الفلسفة التي

تصهرُ الفردَ وتذيقُه في نظمٍ لايفههُ.و لم تكن من المفارقات أن يكونَ للنظام السياسي الجزائري مشروعٌ بلّ، وظىّ يبحثُ عن تجهيز البلد بصناعةٍ ثقيلة وتكنولوجيا حديثة. بالنسبة"البومدين" و " بلعيد عبد السلام" فإنّ الآلة لها نفس الإنتاجية في اليابان و في الجزائر تلك هي الاقتصادية والصنمية التقنية التي لا تترك بأنّ التكنولوجيا هي جانبٌ من علاقة اجتماعية تُردُّ لمستوى التطور التاريخي و للرؤية الثقافية للطبيعة و المجتمع فالآلة هي الجانب التكنولوجي لتنظيم اجتماعي أين يقوم رأس المال والعمل بعقد تسوية: مستوى الإنتاجية الهامشية لرأس المال و لنسب استغلال العمل يرتبطان بنسب الأجر في علاقتهما مع المنافسة العالمية

فالأرباحية ليست ملحة بالنسبة للآلة، ولكن للتنظيم الاجتماعي و لسيرورة العمل في صميم العلاقات الاجتماعية. هذه " وقائع عقلية " قبل أن تصبح " وقائع جسدية" للأخذ بمفاهيم الفيلسوف الأمريكي " دونالد دافيدسن" . ما يقوم به الإنسان وما قيده هو ثقافة بنلم فكري يتنظم من خلالها المجتمع و يتحكم الفرد في الواقع المحيط . هذا الأخير لا يمتلك تصوّرًا أيًا للحقيقة الأمبريقية ؛ هذه الحقيقة التي تُدرك من خلال صور ثقافية تُهيكلُ العلاقات مع الغير ومع الطبيعة. فالإنسان، عبر الفعل الثقافي، يفهم الطبيعة ويتكّن من التحكم فيها و القول بأنّ الطبيعة هي انعكسٌ ساقٍ للظروف المادية، يُعدُّ فيًا للإنسان بوصفه فاعلا . تاريخيًا، ينتج الظروف الاجتماعية لوجوده لذا وجب التفكير في هذه المصدلة المفارقة بين مشروع سياسي بلّ وبين خطاب اشتراكي يعطى بالنقد العلمي تجاه الرأسمالية

استعملت الماركسية الشائعة التيارات المناهضة للحداثة في روسيا السوفياتية وفي العديد من الدول العربية المنادية بالاشتراكية الخاصة لشرعنة عدائيتها لدولة القانون و للتعددية، لجأ "بومدين" مثل "جمال عبد الناصر" للإيديولوجيا الاشتراكية القدمة من قبل الشيوعيين العرب الذين حلموا بمجتمع خلل من الطبقات، متجاهلين المرحلة الرأسمالية. و هذا ما أسموه " بالنهج غير الرأسمالي للتنمية" و الذي تدين بأنه نهجٌ للالتنمية. ما أعجب " بومدين" و "جمال عبد الناصر" في الاشتراكية، التي رفضا أسسها الفلسفية، هو نظم الحزب الواحد

الذي يبررُ مطابقة السلطة وطابعها المطلق ، و دولنة الاقتصاد لأجل منع الفاعلين الاقتصاديين، بالأخصّ العمال و البترونا من المطالبة باستقلاليتهم. وقد ساند الشيوعيون عن لاوعي لتناقضات هذا النظام- وتحالفوا إيديولوجياً معه، معارضين تحرراً العمّال ، - علماء بلّغ أسس تشكّل المجتمع المدني .

يُعتبرُ الشيوعيون العرب مناضلين نزهاء للقضية الوطنية، لكنهم بُدوا ضعفا نظرياً جسيماً؛ فلم يقدروا جيّداً المحتوى التاريخي لأفق الماركسية، وكذا للطابع الثوري للعمالة و رأس المال في فترة ما قبل الرأسمالية . هذا الضعف هياًهم ليكونوا حلفاء للثقافة السياسية التقليدية المعادية للمجتمع المدني. وبمناداتهم بالإنتماء للماركسية يتحملون مسؤولية أخرى، وهي لأهم منعوا الجامعة أثناء فترة سيطرتهم عليها في الستينيات و السبعينيات، من استيعاب الثورة الفكرية للقرنين 17 و 18 عشر، مُتهمين بذلك "ديكارت" و "سبينوزا" و "كانط" بلّهم فلاسفة البرجوازية، تاركين الفلسفة الأفلاطونية سالمة ومُهيمنة على الثقافة العربية ما لم يتكّن الشيوعيون من رؤيته، من جهة أخرى ، هو لأهم من دون الثورة المنجزة من قبل "كانط" ما كان القدر العلمي الماركسي للإيديولوجية البرجوازية وللوعي الزائف ممكناً وقد أخفقت الجزائر، والعالم العربي ككلّ، في مواكبة الثورات الثلاث التي غيرت مجرى تاريخ البشرية وأدّت إلى العولمة: الثورة الفكرية للقرنين 17 عشر و 18 عشر، والثورة الصناعية للقرن 19 والتي حدرتها، وأخيراً الثورة العلمية والتقنية في الستينيات والسبعينيات. أصيبت الحركة الوطنية بالذهول أمام الثورتين الأخيرتين ورفضت الأولى . التي كانت سببا في ظهورها

ما هو مستغربُ في العالم العربي هو عدم وجود فيلسوفٍ واحدٍ ذي بُعدٍ عالمي، على الرغم من أنّ الثقافة العربية أنتجت في السابق فكريين كباراً. وإذا كان هنالك مجلٌ تأخرت الجامعة الجزائرية في مواكبته، فهو: الفلسفة؛ التخصص الذي يسمح بتناول تساؤلات هيّ العلوم ولاسيما التخصص الذي يسمح بتشجيع الوعي الاستيممي حيال موضوع الممارسات الاجتماعية بمعنى جعل تحليل الرابط الاجتماعي مشروعاً وممكنًا

الوعي الاستيممي هو أسس العلوم الاجتماعية التي تُشكّلُ جمهوراً مدعواً للتوسع . تُدرس ضمن الفلسفة في الثانويات ، وتنتشر في أوساط مختلف شرائح المجتمع التي تمنحُ قراء

للموسولوجيا ،الاقتصاد السياسي ،علم النفس ،اللسانيات ... الخ .غيابُ الإنتاج العلمي في
مجلة العلوم الاجتماعية فسَدَّ بالغياب شبه الألي للقراء و المتبَّعين
الصّورة التاريخية للحادثة هي المجتمعُ المدني الذي أحدثَ في الغرب تحولاتٍ جذرية في
الثقافة، لتجلىَ من الإنسان وعيًّا وذاتًا. والثقافة هي إرادةٌ وتمثليٌ مثلما كَدَّ الفيلسوف الألماني
" شوبنهاور" ، و الحادثة هي تمثليٌ للذات في العالم ، بل أكثر من ذلك هي إثبات للذات
والتي بدأت مع ثنائية ديكارت: " أنا أفكرُ إذن فأنا موجودٌ " التي باشرت بعثَ سيرورة ذاتية
الفرد المُحرر من البنى العضوية ومن التصوّرات القروسطيّة . الثقافة هي أيضًا إرادة التحرر
من النظام الطبيعي وإنتاج الرابط الاجتماعي خارج الصّور الثابتة للماضي
من هذا المنظور، نكتشفُ بأنّ ظهورَ وتطورَ المجتمع المدني في أوربا، صاحبه إنتاجٌ ثقافي
في الفلسفة، الفنّ، الموسيقى ولاحقا العلوم الاجتماعية والإنسانية . و حسب مقولة هايرماس
فكّى هذا النشاط العلمي الذي جسّد " الاستعمال الجماهيري للعقل " ، يدلُّ على أنّ المجتمع
المدني يتدعمُ بالوسائل الفكرية لتأكيد استقلالته بالنسبة للطبيعة. وقد فكّك الميتافيزيقا
الأفلاطونية كلُّ من "ديكارت" ، "سبينوزا" و "كانط" ،جرّاء هذه القطيعة ، تغيّر العالم ،
وحدثت تحولاتٌ كبرى في الرّؤى للعالم وفي المعارف. تحدّث الفيلسوفُ الألماني "كارل
ياسبرس " عن " التغيّر المحوري للتاريخ " الشبيه بالثورة المستحدثة و التي سمحت
بظهور الزراعة. مع " ديكارت" ، " سبينوزا" وخاصة "كانط" ، أحدث الأوروبيون قطيعة مع
الفلسفة اليونانية القديمة التي تقاسمها معهم العرب .
مع كانط ،غيّرت فكّيُّ من أوروبا والعالم العربي من زمنية التاريخ. وأعني بذلك أنّ الغربيين
منحوا لأنفسهم الوسائل الفكرية التي سمحت لهم بالتحكّم في تطور مجتمعاتهم ، وتنظيم
اقتصادياتهم ، والسيطرة في الماضي على باقي العالم عسكريًا وسياسيًا وإيديولوجيًا في
الوقت الراهن.

لماذا لم يكن للثورة الفكرية الأوروبية، بعد القرن 19 عشر، صدى في الجزائر؟ وجب القول
من أنّ النظم الكولونيالي لم تكن له مصلحة في ذلك ، غير أنّه ليس التفسير الوحيد . فالحركة
الوطنية، باستثناء تيار " فرحات عباس" ، ماثلت الغرب للنظام الكولونيالي. فكّيُّ ما يأتي من
الغرب، خارج التكنولوجيا، كان يُقلل من قيمته، وبالدرجة الأولى الأفكار والحياة الفكرية. لذا

بقيت الصورة الفكرية للأخب هي ذلها صورة الفلسفة القروسطية حيث العالم موضوعي وخاضع لقوانين الخالق الذي خلق ملاما يكون الإنسان فيه عابر سبيل ، و الحياة الدنيوية غير دائمة و تحذر الإنسان للأخرة

هذا التصور طبعاً ليس مصدره الإسلام ، على الرغم من وجود بعض الآيات القرآنية التي تشجعه . إن الحديث الشهير للرسول- ص - : " اعمل لدينك كلك تعيش أبدا و اعمل لآخرتك كلك تموت غدا " يحث الإنسان للتجذر في هذا العالم، والتي هي وضعية حديثة . أما الإحساس بالغربة في الأرض فهو شعور يعود للثقافة القروسطية ، حيث الإنسان لا يمتلك وعياً بذاته، بل يبحث عن الانصهار في النظام الطبيعي الذي ينتمي إليه ككائن حي . في هذا المنظور، يبني الرابطة الاجتماعية بعلاقات الدم والقرابة في إطار تبادل النساء اللواتي يفضلن لقدرتهن على الإنجاب . تعيش الأسرة كجماعة بيولوجية مكونة من قائل الذي يحفظه الخلف من الذكور في الذاكرة عبر جيلين أو ثلاثة أجيال le geniteur الوالد فالجماعات المتماسكة بفعل تبادل النساء تكون ككائنات حية ، غايتها جنس ذاكرة الأجداد . يرتبط الرابطة الاجتماعية مع الطبيعة بالدم، ويمتد للأموال بالذاكرة التي تتسكك بالتنظيم، حيث الجماعة هي غاية الفرد . هذا الأخير ليس وعياً و ذاتاً بل هو عنصر سوسيوبيولوجي لبنية مكثفة بذاتها، جزء لا يتجزأ لكي لا ينفصل

لكن الإنسان ليس كائناً بيولوجياً فحسب، بل هو كائن حي له قدرات فكرية كالعقل، الذاكرة، الخيال، والمستعملة في بناء عالمه الاجتماعي ، هذا الذي يتبدى له دون علمه طبيعياً إن طبيعية الرابطة الاجتماعية تؤول بخيل يجلي من الوجود مزدوجاً ، وجود خاص بالأجساد البيولوجية وآخر مرتبط بالأرواح . والجسد يمثل للفطرة ، وبالتالي فهو ينتمي لمملك الحيوان ليه غير دائم ومرتش، على عكس الروح، جزء الإنسان الذي يفلت لظروف الطبيعة . فالعالم مزدوج : عالم دنيوي مغر عابر، وعالم أخروي سماوي حقيقي وخالد . للأول ينتمي جسد الإنسان بشوائبه ، وللثاني تنتمي الروح النقية الموجهة للعيش مع الملائكة

هذه الرؤية المتأثية من الإسلام القروسطي و من الفلسفة اليونانية القديمة، تستعمل كأساس للثقافة الجزائرية وتج امتدادها في الصوفية التي هي تعبير باطني وسري

الصدوفي هو ذلك الفرد الذي يريدُ الزوال كجسمٍ ليعيشَ كروحٍ، فُؤميتُ جسدَهُ ليجعلهُ خلٍ من الإحساس في عالم المحسوس، والذي يُعتبرُ خاطئًا ومُغلطًا وغير مُجدٍ. الصدوفي إذن أفلاطوني يبحثُ عن الهروب من المغارة، حيثُ الإنسانُ مُكبَلٌ ولا يرى إلا الظلال؛ حسب مجازية أفلاطون الشهيرة. فإنَّ هذا الخيلُ يُجرُّ عن رغبة الفرد في التحرر من الطبيعية والحيوانية، لكن الصدوفي لا يعقدُ الإفلات من الطبيعة إلا بالوقوع في التطرف الذي حاربه الإسلام.

وقد حاربت حركة النهضة - الحركة الأكثر جرأة التي عرفها العالم العربي منذ قرنين - الصدوفية، لكنها لم تذهب بعيداً في القطيعة الفكرية، مكتفية بقدر الانحرافات الاجتماعية للصدوفية، دون هدم أسسها الميتافيزيقية. بحق محمد عبده هو أكبر المفكرين المسلمين للقرن 19 عشر، جدّ العقيدة الأشعرية وأصلحها لكي تواكب الفكر الوضعي الأوروبي الذي كان أحدهم مُنصره. بيدَ أنّ العقيدة الأشعرية تقومُ على الفلسفة الأفلاطونية التي هي معوّق ابستمولوجي، معرفي في وجه العلوم الإنسانية والاجتماعية. كان على الفلسفة الحديثة تحطيم النظرة الأفلاطونية لتوحيد رؤية العالم المبنية على ثنائيةٍ داخليةٍ للتاريخ، والتي هي موضوعية العالم وذاتية الفرد. التي سمحت بنشأة الوعي الابستموي وفتح المجال الابستمولوجي للعلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد ظلَّ هذا المجال مغلقاً في العالم العربي بسبب سيطرة الفلسفة الأفلاطونية التي لازالت تحلُّ ثوبَ اللاهوت القديم للإسلام والذي عجزت حركة النهضة عن تبديله.

سمحت حركة النهضة للمسلم اكتساب علوم الطبيعة (الفيزياء، البيولوجيا، الكيمياء...)، لكنها لم تحضّره للانفتاح على العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل الاقتصاد السياسي، الأنثروبولوجيا علم الاجتماع، التاريخ... الخ، عدا بعض المحاولات، التي حُنقت في مهدها، كتلك التي كانت للشيخ "علي عبد الرازق" "مُريد" محمد عبده، وقد حُكمَ عليه في صمتٍ من قِبَلِ مُريد آخر "رشيد رضا" ومشايخ الأزهر الأجلّاء.

إنَّ الإسلامَ لم يُعارض القطيعة الفكرية، كما أنّه لم يُرغم الشيخ "علي عبد الرازق" و"طه حسين" على التفكير بصمت. أدركُ أنّه موضوعٌ هدّاس، غير أنّ لأهمّ في الإسلام هو الإيمان الذي يُعشُّ في أشكالٍ ثقافيةٍ أثر فيها التاريخ.

والعلوم الإسلامية ، كالفقه وعلم الكلام، التي شكلت في الماضي بريقَ الحضارة العربية الإسلامية لم تُعدْ تُلأمُ العقليات الجديدة للمسلمين، ولا المعرفة العلمية المتراكمة على مدار خمسة قرون . هذه المعرفة لاتضعُ الإيمان موضعَ الشكِّ؛ بل تدفعه إلى التعبير عن ذاته تحت أشكالٍ فكريةٍ جديدةٍ

الإيمانُ فرديُّ في المجتمع المدني والعلاقة بالله تتمُّ دون شفاعة أحد . في لهُّ هذا تكمنُ أصالة البروتستانتية التي انفصلت عن الكنيسة الرومانية، لتلتقي و خاصة من خصائص الإسلام. إنَّ الله لا يسكنُ المعابد حيث تُعبدُ الأحجار، ولا في قباب المُرابطين، ولا في زرد الزوايا ، بل لهُّ يتواجِدُ في فؤاد المؤمن وفي الوعي المتدلُّ الشارد؛ الحَكْمُ الوحيد على صدق الإيمان، يمتلك الإسلامُ مصادرَ للتكَيِّف مع الحداثة ومع ممارساتِ المجتمع المدني، فضاء المعاملات، طالما أنَّ العبادات ترتبطُ بالفضاء الخاص . ما فقدهُ العالمُ الإسلامي هو علمهُ في الدِّين، بإمكانهم إعادة تفسير القرآن بعيداً عن التصوُّر الأفلاطوني الذي سيطرَ إلى غاية الآن من هذا المنظور، فللجامعة دورٌ تودِّيهِ ، لو تُظهرُ الدولة احترامَها تُجاهها وتمنحُها الإمكانيات لإنتاج المعارف وخلق جمهورٍ للوعي الابستيمي، بمعنى جعل الرابط الاجتماعي ممكناً كموضوعٍ علمي. لهذا الغرض، وجب الاستسقلُ من فلسفة "كانط" ، والتي من ناحية أخرى وجبت "أسلفُها" مثلما "أسلمت" المعتزلة أفلاطون وأرسطو، الشيء الذي منَحَ بريقاً للحضارة الإسلامية . و سيستكفيُ المجتمعُ المدني بنهه حينما يتجهزُ بالأدوات الفكرية للتفكير في ذاته كمصدرٍ للدُّلطة وكهويةٍ سيِّدةٍ، حيث يمنحُ أعضاؤه- بوصفهم نوات قانون- العهدة لمنتخبين، لمُمارسة هذه السيِّادة باسمهم

هذه هي المفاهيم السيِّاسية التي من خلالها تنتظمُ دولة المجتمع المدني ، لِبها المفاهيم التي صرِغَتْ من قِبل "كانط" على قاعدةٍ فلسفية

في الختام اصدقائي اود ان اتقدم بتحية للاستاذ علي يحي عبد النور احد رموز المجتمع المدني مناضل حزب الشعب ،حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني رفيق عيسات ايدير مؤسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،الذي أنصح بقراءة كتابه الاخير الكرامة الانسانية الذي من خلاله منح للوطنية قيم عالمية وحدائية لم يسبقه اليها احد من قبل ظل مثلما تؤكد مسيرة حياته متمسكا بوطنه، مذكرا علي الدوام بان الجزائري قبل

ان يكون مواطننا هو إنسان من حقه العيش بكرامة ويستحق الاحترام ويبرهن بأنه دون
احترام الدولة لحقوق الانسان الفاتح من نوفمبر 1954 كان غير مجد وموت شهدائنا ذهب
سدى

ان تواجد نقابتكم و حيويتها يحمل نفس الرسالة التي تمنح معانيها للمجتمع المدني، رغم
المحيط الاداري العدائي، كما أن نقابتكم من ناحية اخري تذكر لمن يهمله الامر ان الجامعة
مؤسسة ضرورية لتنمية الوطن؛ لذا فهي تحتاج لمجهودات معتبرة تستثمر في الاجال
العاجلة للاحتفاظ بالكفاءات ولما لا جلب كفاءات جديدة؛ من ثمة وجب ترقية الاستاذ
اجتماعيا بهذا الثمن

الجامعة بامكانها انتاج وسائل الفكرية للمجتمع المدني التي هو بحاجة لها في تنميته